تأثير التدخل الإنسانى على السيادة الوطنية – دراسة تطبيقية على مسلمى الإيجور

الباحثة / عبير المرسى محمدين محمد

المشرفون

أ.د عبدالحكيم الطحاوى
عميد معهد البحوث والدراسات الأسيوية

أ.د نبيل أحمد حلمى
أستاذ القانون الدولى العام جامعه الزقازيق الأسبق
عميد كلية الحقوق -جامعه الزقازيق-الأسبق

ملخص:

توصلت لعدد من النتائج حيث تبين من خلال الدراسة أن موقع جماعة الإيغور التى توجد فى إقليم تركستان الشرقية، تتمتع بمكانة مهمة إستراتيجية ولهذا الإقليم مقومات إقتصادية وأنه فى الوقت الذى تستمر فيه السلطات الصينية فى المضى قدما بحملاتها القمعية ضد مسلمى الإيغور تضر بأمنه القومي، فأمام تفاقم معاناة تلك الأقلية المسلمة لهذا الإقليم تفتح نافذة دولية تدريجيا ليكون هناك مبررا لفرض الضغط على بكين ومساومتها فى ملفات عالقة وساخنة على الساحة الدولية، بما يجعل للمنظمات الدولية وحقوق الإنسان أيضا الحق فى التحرك لأنقاذ تلك الأقلية والتدخل فى شئون بكين الداخلية تحت مسمي التدخل الإنسانى طبقا لمواثيق ومعاهدات حقوق الإنسان التى يقرها القانون الدولي الإنسانى ليصبح التدخل لأغراض إنسانية من أهم الموضوعات التى تشغل المجتمع الدولى، حتى صار ذلك يهدد السيادة الوطنية لتلك الدولة وبات ذلك أمرا حتميا من أجل وقف الأنتهاكات التى تتعرض لها هذه الأقلية فى هذا الإقليم أصبح التدخل لأغراض إنسانية من أهم الموضوعات التى تشغل المجتمع الدولى، حتى أنه صار يحتاج لمعالجة، فقد تعرضت السيادة الوطنية لكثير من الدول للأنتهاك بعد أن بات التدخل

فى شئونها الداخلية أمرا محتوما خاصة تحت مظلة حقوق الإنسان، وأمام ما تتعرض له بعض الأقليات أو الرعايا لتلك الدول من إنتهاكات أو تعذيب تجعل هذا التدخل أمرا حتميا من جانب المجتمع الدولى و الفواعل الدولية و أستخدام ذلك كورقة ضغط، لكن أمام مصالح الدول الكبري الفاعلة ورغبتها فى إعلاء تلك المصالح علي حساب الدول الأخرى تظل هناك حالة من الإزدواجية بل و الكيل بأكثر من مكيال فى التعامل مع كثير من الحالات المتشابهة، وعلى الرغم من أن هناك كثير من مسلمي العالم والذين قد يشكلون أقليات فى بعض الدول يتعرضون للظلم و الإنتهاكات فى حقوقهم وفى هذا البحث نتعرض لدراسة حالة مسلمي الإيغور بأقليم تركستان الشرقية حتى أن تلك الإنتهاكات باتت تتنافي مع مواثيق القانون الدولي الإنسانى.

فالولايات المتحدة الأمريكية تستغل تلك الأنتهاكات كذريعة للتدخل فشئون الصين من أن لأخر وكورقة للضغط طبقا لأختلاف المصالح من أن لأخر، بينما قد يتغاضى البعض عن كل ما يحدث من تمييز وعنصرية وإنتهاكات وبتعذيب فى هذا الإقليم نظرا للعلاقات التاريخية والمصالح التى تربطها ببكين ومثال على ذلك موقف روسيا الإتحادية التى تعتبر هذا الأمر لا يخرج عن كونه شأنا داخليا، وأن الصين وحكومة بكين هى الوحيدة التى يحق لها السيطرة على هذا الإقليم بينما تنادى أقلية الإيغور فيه بالأنفصال، ويبقى للحزب الشيوعي اليد العليا على هذا الإقليم دونما التزام بأى مواثيق أو معاهدات دولية.

كلمات مفتاحية:

القانون الدولي الإنسانى - السيادة الوطنية – التدخل الإنسانى – الأقليات - مسلمو الإيغور.

ABSTRACT

Humanitarian intervention has become one of the most important issues of concern to the international community, so this issue must be resolved.

Many countries are suffering from Interfering in its internal affairs under the umbrella of human rights.

Some minorities in these countries are exposed, so the intervention of the international community has become necessary.

But there is a case of dualism in dealing with many similar cases.

In this research, we discuss the situation of the Uyghur Muslims in the East Turkistan region and the violations they are exposed to that are inconsistent with the international humanitarian law.

The United States of America takes advantage of these violations to interfere in the affairs of China, while some countries ignore what is happening in this region in order to preserve their interests, for example on these countries the Russian Federation which support China and consider these violations as an internal matter that does not deserve humanitarian intervention, and China is the only one that has the right to control this region.

From the results of this search the location of the Uyghur group, which is located in the East Turkestan region, has an important strategic position, and this region has economic potential.

With the escalation of the crisis, there is a great opportunity to put political pressure on China.

This gives international organizations concerned with human rights the right to move to save that minority and to interfere in Beijing's internal affairs under the name of humanitarian intervention.

Keywords

Humanitarian-National sovereignty- Humanitarian intervention-Minorities-Ughur

المقدمة:

إن ظاهرة التدخل الإنسانى تحظى بأهمية كبيرة حيث يرى البعض أن الدول الكبرى والتى تنتمى للأمم المتحده قد تستخدمها ذريعة للتدخل فى الشئون الداخلية لبعض الدول وإنتهاك سيادتها تحت مسمى حقوق الإنسان وحماية الأقليات التى توجد بهذه الدول والتى تتعرض لابادة جماعية أو حروب ضد الإنسانية، حتى أن هناك حالة حديثة بين ماهية أشكال هذا التدخل وهل يحق لدولة أن تتدخل فى شئون دولة أخرى ومتى يحدث ذلك.

وبعض الدول الكبرى الممثلة للأمم المتحدة والتى تتحكم في مجلس الأمن الدولى فى كثير من الاحيان تجعل اللجوء إلى العدالة أمرا إنتقائياً لا يقع سوى على الضعفاء، وجعلت من قضية حقوق الإنسان ذريعة للتدخل فى الشئون الداخلية لدول ذات سيادة لتحقيق أهدافاً سياسية بحتة ومصالح شخصية لا دون النظر لأحكام القانون الدولى المعاصر وانسجام ذلك معه أم لا.

كما يظل دائما هناك مبدأ أساسى من القانون الدولى وهو مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول، وهذا مبدأ مرتبط بمبدأ أخر من ركائز القانون الدولى، وهو سيادة الدول والأستثمار فى الحكم الذاتى وعدم التدخل وهو مصاحب لهذا المبدأ الأساسى، أى أن عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول المستقلة الأخرى هو المبدأ الأساسى.

و إرتكاب بعض الدول لجرائم ضد الإنسانية وحروب إبادة جماعية أو جرائم الحرب أو ما شابه ذلك ضد الأقليات بها قد ساعد على خلق نوع من التدخل لمنع مثل هذه الجرائم من أن تحدث فى الوقت ذاته يظل هناك خلافاً بين أغلب فقهاء القانون الدولى وجوهره فى إن مثل هذا التدخل لن يكون مجرداً من المصالح الشخصية للدول المتدخلة، كما أن البعض إتفق على إن التدخل الإنسانى لا مبرر له سوى ضمن شروطاً محددة.

كما إن هذه الشروط التى تحدد التدخل فى الشئون الداخلية للدول لا بد أن تكون من أجل منع تفاهم إرتكاب جرائم ضد الإنسانية وأن يكون ذلك محدداً بالزمان والمكان وذلك بهدف منع إرتكاب جرائم معنيه، وأن تكون الدول المتدخلة لا مصلحة شخصية لها، أى أن يكون التدخل الإنسانى مبرراً، رغم معارضة البعض للتدخل فى الشئون الداخلية للدول والتركيز على مبدأ السيادة وعدم جواز التدخل بالدرجه الأولى وخاصة بعد أن أجمع الكثيرون على أن معظم حالات التدخل إلى الخارجى تحت إدعاءات لأسباب إنسانية كان وثيقاً لمصالح شخصية للدول المتدخلة مع ضرورة أن يكون حدود التدخل لو وجد فقط لمنع إرتكاب جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية من أجل حماية المدنيين الأقليات بداخل تلك الدول.

المشكلة البحثية

على الرغم من وجود القانون الإنسانى فى ميثاق الأمم المتحده، الإ أن حتى الآن هناك إختلاف حول قانونية تدخل الأمم المتحده فى بعض الدول تحت مسمى التدخل الإنسانى، وإختلاف أشكال هذا التدخل من دولة لأخرى.

أهمية الدراسة:

تعد هذه الدراسة جديدة فى التطرق لمفهوم التدخل الإنسانى من جانب الأمم المتحدة وصولاً هذا التدخل خاصة فى أزمة مسلمى الروهينجا والإيجور ومدى توافق ذلك مع ما حدده القانون الدولى وما يطلق عليه القانون الإنسانى ودواع وضرورة هذا التدخل.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى الأتى:

ودراسة ماهية القانون الإنسانى (بشكل نظرى).

وكذلك رصد بعض حالات التدخل الإنسانى فى بعض دول شرق آسيا وإختلاف مظاهر وصور هذا التدخل وهل يرتبط بمصالح شخصية أم بدافع الإنسانية.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة فى تناولها لموضوع التدخل الإنسانى و أثره على السيادة الوطنية فى الصين على إستخدام عدد من المناهج البحثية :

المنهج القانونى - المنهج الوصفى التحليلى - منهج دراسة حالة.

أولاً: المنهج القانونى:

تستخدم الدراسة المنهج القانونى و خاصة فى تناول و تحليل الأتفاقيات التى تمثل الأطار القانوني للتدخل الإنسانى وتحليل موقف كل الفواعل الدولية أمام ما يتعرض له الأقليات من إنتهاكات فى إقليم تركستان الشرقية بالصين.

كما تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال:

- مراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة.
- وصف وتحليل القضية محل الدراسة
- تفسير الوضع القائم و تحديد العلاقات الموجودة بين المتغيرات من خلال التحليل والربط وتفسير النتائج وإستخلاصها وقياسها، ولهذا المنهج أهمية تتضح فى دراسة التدخل الإنسانى وأثره علي السيادة الوطنية والأنتهاكات التى يتعرض لها مسلمو الإيغور فى إقليم تركستان الشرقية موضوع دراسة الحالة ووصف وتحليل ذلك فى ظل الأتفاقات الدولية التى تحمي حقوق الأقليات.
- تقسيم الدراسة.

أولاً: التدخل الإنسانى والسيادة الوطنية -نشأة التدخل الإنسانى.

ثانياً: تطور مفهوم السيادة الوطنية.

ثالثاً: دراسة حالة مسلمى الإيجور فى الصين.

رابعاً: موقف القوى الفاعلة من قضية الأيجور.

كما تم الأعتماد على دراسات سابقة و التى تعتبر مكون هام من مكونات الدراسة العلمية، حيث لا يمكن لأى دراسة من تحقيق أهدافها دونما الأستناد إلى الخبرات و المعارف السابقة التى بدورها ترتقى وتتفيد الباحث كما تثرى معارفه من خلال إطلاعه على ما تم التوصل إليه من الباحثين من نتائج فى مجال الدراسة، وبذلك يتمكن من إعداد دراسته لكى، ستصبح بمثابة إضافة علمية وقد تعددت الدراسات التى تناولت موضوع (التدخل الإنسانى و أثره على السيادة الوطنية – دراسة حالة مسلمي الإيغور).

التدخل الإنسانى والسيادة الوطنية - نشأة التدخل الإنسانى

دخلت الأمم المتحدة عهدا جديدا وبزوال نظام الثنائية القطبية، إعتبرت التدخل لأغراض إنسانية من الموضوعات التى تحتاج للمعالجة من ناحية المجتمع الدولى حيث نشأ مفهوما جديدا خاصة مع ما شهده مجال حقوق الإنسان فى العديد من الدول من انتهاكات واسعة، وصارت حقوق الإنسان من القضايا المهددة للسلم والأمن الدوليين، فأصبح التدخل بغرض حماية الأقليات من أبرز حالات التدخل الإنسانى فى القانون الدولي. وأثار التوظيف الإنسانى لهذا الأمر لغطا كبيرا خاصة مع إيضاح حالة الأزدواجية فى التعامل مع كثير من الحالات المتشابهة المهتمة بإنتهاك حقوق الإنسان، والمثال على ذلك مايحدث من إنتهاكات ضد مسلمى بورما ومسلمى الإيجور.

مفهوم مبدأ التدخل الإنسانى:

لا يوجد تعريفا واحدا متفقا على هذا المفهوم حتى أن ذلك الأمر دفع إلى التشكيك من بعض المفكرين نحو أى جدوى لأى محاولات تقديم تعريفا واحدا، فطبقا لتعريف ماريو بيناتى فإن التدخل "هو تدخل أى دولة أو منظمة دولية فى شئون دولة أخرى دون إذن منها ن وهناك تعريف يعنى تجاهل دولة ما لحقوق رعاياها الأساسية، مما يمنح الحق للدول الأخرى فى التدخل طبقا لمبادئ القانون الدولى بمسمى الجماعة الدولية، حتى لو كان فى ذلك ضرورة لفرض سيادتها على الدولة التى تمارس التسلط لإتبار أن ذلك الأمر يتعلق بأسباب إنسانية".

يتشكل القانون الدولي الإنسانى من مجموعة من القواعد والأتفاقات الدولية المكتوبة والعرفية التى تسري أثناء النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، والتى تهدف إلى حظر وتقييد وسائل وأساليب القتال لأغراض إنسانية مع توفير الحماية والمساعدة لضحايا النزاعات المسلحة من المدنيين وغيرهم من غير المقاتلين أو العاجزين عن القتال وأنسنة الحروب.

كما شهد هذا القانون تطورا كبيرا خاصة فى بدايات القرن الماضي وحتى الأن تطورا هاما حيث أصبح أكثر إنسانية وإهتماما بموضوع التمييز بين الأطراف المشتركة فى العمليات العسكرية والسكان المدنين محاولة لتجنيبهم أثار الحرب.

أمام فكرة حتمية وجود للحروب والصراعات المسلحة الدولية وغير الدولية على المجتمع الدولي، ومع صعوبة سن أى قوانين أو تشريعات لمنع نشوب الحروب أو النزاعات المسلحة، تصبح الحروب واقعا لايمكن لأحد تجاهلة.

مفهوم التدخل الدولى العام:

يعتبر مرادفا لكل أشكال سلوك الدول فى علاقاتها الخارجية حتى لو كان هذا السلوك سلبى بعدم التدخل فى حالات معينة، ويعرفه البعض بأنه هو إستخدام الوسائل القسرية من قبل دولة أو مجموعة من الدول أو من قبل بعض المنظمات الدولية أو العالمية أو الأقليمية أو الوكالات الإنسانية وأن تكون أهم أهدافها الرئيسية هى وقف أى إنتهاكات لحقوق الإنسان قد ترتكبها السلطات الحاكمة أو منع أو تخفيف من حدة المعاناة الإنسانية فى حالات النزاعات الداخلية.

مفهوم التدخل الدولى الإنسانى:

أشيع إستخدام مفهوم التدخل لأغراض إنسانية فى الأونة الأخيرة وخاصة منذ بداية التسعينات من القرن العشرين فهو مفهوم قديم وحديث فى ذات الوقت خاصة وقد إرتبط هذا المفهوم فى العلاقات الدولية المعاصرة بمبدأ حماية الأقليات، حيث زاد اللجوء إلى التدخل الدولى الإنسانى بل صار مؤخرا مطلبا لحماية حقوق الإنسان.

الأطر المختلفة للتدخل الإنسانى:

يرجح أنصار هذا الأتجاه عدم ربط التدخل الدولي الإنسانى الذى يتم لأغراض إنسانية وبين إستخدام القوة المسلحة وإنما يمكن أن يتم هذا النوع من التدخل بوسائل أخري بعيدا عن إستخدام القوة المسلحة، بل عن طريق إستخدام وسائل الضغط السياسى أو الأقتصادى أو الدبلوماسى.

مشروعية التدخل الدولى الإنسانى:

إختلف الفقه الدولى حول مفهوم التدخل الدولى الإنسانى رغم ذلك لكنه أتفق على مسألة إن الغرض من هذا التدخل هو إنسانى لحماية حقوق الإنسان من الأقليات، وفرق الفقه بين التدخل ألنسانى بمفرده وهو تدخل غير مشروع وتدخل الأمم المتحدة الإنسانى وهو تدخل مشروع.

كما اعتبر هذا التدخل حقا وواجبا فى ذات الوقت وضد أى دولة تتهم بإنتهاك حقوق الإنسان سواء ضد مواطنيها أو الرعايا المقيمين على أراضيها، والتدخل الإنسانى هو كل ضغط تمارسة دولة أو هيئة دولية ضد دولة متهمة بخرق حقوق الإنسان من أجل إجبارها على إتباع سياسات ضد المبادئ الإنسانية والقوانين الدولية.

ظل مفهوم التدخل الدولى الإنسانى مرتبطا منذ بدايتة بمفهوم تدخل الدولة لحماية رعاياها وإستنادها إلى حقها فى الدفاع عن نفسها وأن الرعايا هم جزء من تلك الدولة سواء فى إقليمها أو إقليم دولة أجنبية، وبموجب هذا المفهوم نجد أنه يشتمل على تعريفا جديدا للتدخل لحماية الأقليات المضطهدة، مما منح لبعض الفقهاء والباحثين تصورا بأن هذه التدخل له دوافع مشروعة وقانونية واجبة لحماية حقوق الإنسان من الدول التى قد تنتهكها. ورغم عدم الأتفاق على تعريفا واحدا لهذا المفهوم.

تطور مفهوم السيادة الوطنية

كان يغلب على السيادة القداسة فى العصور القديمة، حيث تلازمت فى نشأتها مع السلطة السياسية، وكانت تختلط بمعتقدات دينية، فقد كان الأفراد يخضعون للحاكم قبل الخضوع للأحكام الدينية. فقد كان مفهوم السيادة هو أكثر المفاهيم غموضا وصفة لسلطة الدولة، وقد شهد هذا المفهوم تطورا وكان الأغريق القدماء أكثر الشعوب تعمقا فى العلوم

السياسية عن غيرهم، وإعتبروا السيادة سلطة ملتصقة بالحكم بينما عرف الرومان السيادة من خلال أفكار الشعب الحر، لكن فى العصور الوسطى، كانت السيادة فى جذورها التاريخية ترجع لنظرية سلطة الباباوات، وإكتسبت السيادة خصائصا بالأ يمكن التصرف فيها أى لا يمكن التنازل عنها ولا تكتسب مع التقادم و لا تسقط مع مرور الوقت، فلا يتم نقلها من دولة لأخرى الا فى حالات توقيع الدولة التى تملك الإقليم المغتصب معاهدة للصلح مع الدولة المغتصبة لهذا الإقليم، كما أن يجب أن يتوفر شمولية السيادة بتطبيق سلطتها على المواطنين و المقيمين على أرض هذه الدولة.

مفهوم السيادة:

هو أحد المفاهيم القانونية والسياسي وأكثرها غموضا، وهي صفة لسلطة الدولة، وتتشكل لسيادة مع تحديد الإقليم حيث يعتبر أفراد السكان ركنا من أركان الدولة ويمكن أن تكتمل صفة الدولة الإ بإكتمال هذه الأركان والأفراد وفقا لنظرية سيادة الشعب هم من يمتلكون السيادة وقد انتقد السيادة التقليدية منذ نشأته، حيث يري بعض الفقهاء إن معيار السيادة من الناحية القانونية خاطئا.

التطور التاريخي لمفهوم السيادة:

تلازمت السيادة فى العصور القديمة فى نشأتها مع السلطة السياسية، وكان يغلب عليها طابع القداسة، ومختلطة بمعتقدات دينية، حيث كان الأفراد يخضعون للحاكم قبل الخضوع للأحكام الدينية، كما تدل دراسة مصادر السلطة والزاميتها فى الدول القديمة مثل اليونان والصين ومصر وبلاد الرافدين.

وكان الإغريق القدماء هم أكثر من تعمقوا فى العلوم السياسية عن غيرهم وتعرفوا على السيادة بكل جوانبها مثل أرسطو وأفلاطون الذى إعتبر السيادة سلطة ملتصقة بالحاكم، بينما عرف الرومان السيادة من خلال أفكار الشعب الحر والأمة المستقلة، بينما فى العصور الوسطى فترجع السيادة فى جذورها التاريخية إلى نظرية سلطة الباباوات، فقد كان البابا فى صراعة مع الملوك والأباطرة حول تولية السلطات السياسية يستند إليها.

خصائص السيادة:

أكسب الدستور الفرنسي الصادر فى سبتمبر عام ١٧٩١م السيادة خصائصها وصفاتها، حيث نص على أن السيادة لا تقبل التجزئة والتصرف فيها ولا تخضع للتقادم، ويتبللور فى ذلك أن السيادة لا تقبل التجزئة أى أن الدولة لا يكون لها الإ سيادة واحدة، ولا يمكن تقسيم تلك السيادة، ويمكن توزيع السلطة وأن تمارس على مختلف الأجهزة الخاصة بالدولة الإ إن السيادة تبقي واحدة.

- لا يمكن التصرف بالسيادة، بمعنى عدم التنازل عنها حيث لك يفقد الدولة الركن الأساسى من قيامها وبذلك تنقضى الشخصية الدولية لها.
- أن لا تكون السيادة مكتسبة مع التقادم ولا تسقط مع مروره فلا يتم نقلها من دولة لأخرى إلا فى حالات توقيع الدولة التى تملك الإقليم المغتصب معاهدة للصلح مع الدولة المغتصبة لهذا الإقليم.
- يجب أن يتوافر شمولية السيادة بمعني إشتمال تطبيق سلطتها على مواطنيها والمقيمين على أرضها كافة حتى لو إختلفت جنسيتهم كما أن السيادة مطلقة، وتعني عدم وجود أى حدود قانونية لسلطتها فى سن قوانين الدولة.
- والسيادة شاملة أى أنها تطبق على جميع مواطني الدولة وكذلك المنظمات المتواجدة داخل حدود الدولة، لكن الإستثناء الوحيد فى هذا الأمر فيتمثل فيما يتمتع به البلوماسيين الأجانب المعتمدون لدى الدولة من إمتيازات دبلوماسية وحصون، وبالتالى يخضعون لسيادة دولهم.

أشكال السيادة:

السيادة لديها القدرة على فرض توجيهاتها دون الخضوع داخليا أو خارجيا، لذا يمكن تصنيفها إلى:

- السيادة الداخلية.
- السيادة الخارجية.

أولا: السيادة الداخلية:

- فيها نشير إلى وجود شخص أو جماعة من الأشخاص أو جمعية من الجمعيات فى أى دولة مستقلة لها القوة والسلطة القانونية النهائية لفرض الطاعة لسلطتها وإصدار الأوامر، وهذه السلطة العليا تكون مطلقة وشاملة على جميع الأفراد والجماعات داخل الدولة.

ثانيا: السيادة الخارجية:

طبقا لها لا تخضع الدولة لأى سلطة أخرى وتكون مستقلة عن أى ضغوط او تدخلا من أى من الدول الأخرى، ويتضح من ذلك أن فى السيادة الداخلية تتضمن الفردية تكون فيها اليد العليا والسلطة النهائية المهيمنة على الأفراد والجماعات فى نطاق الدولة، أما فى السيادة الخارجية فتعنى بعدم التبعية والمساواة المعنوية لكن فى ذات الوقت بينهما جانب مشترك وهو غياب أى سلطة تعلو سلطة الدولة.

نظريات السيادة:

السيادة تقوم على نظريتين لهما إتجاهين رئيسين:

- الأول يرى أن السيادة مطلقة.
- الثاني يرى أن السيادة مقيدة.

السيادة فى ظل مبدأ عدم التدخل والعولمة:

هناك ثلاثة أركان رئيسية تقوم عليها الدولة وهي الشعب والإقليم والسلطة، وهذه الأركان تعد غير كافية لو لم يتوفر عنصر السيادة الذى يميز الدولة عن غيرها من الوحدات التى لها طبيعة سياسية وإجتماعية بالأضافة إلى أن عنصر السيادة نستطيع به أن نفرق بين الدولة المستقلة والتابعة، بالقدرة الفعلية للدولة على رفض الإذعان لأى سلطة خارجية بمعني القدرة الفعلية على تأكيد هذه الدولة لذاتها فى المجال الدولى بحرية كاملة.

العلاقة بين مبدأ السيادة الوطنية وحقوق الإنسان:

هناك فريقا يؤيد السيادة ويعتبر أن النظام السيادى قد يكون معرضا للخطر فى حال تغول نظام حقوق الإنسان عليه، بينما يرى فريق أخر أن حقوق الإنسان قد تكون

مهددة بتحدى النظام السيادى لكن العولمة كظاهرة إجتماعية وسياسية وإقتصادية أعادت النظر فى سيادة الدول، وأكدت على أن لن تكون هناك سيادة وطنية دون ديمقراطية تضمنها.

كان كسر إحتكار الدولة للمعلومة سواء فى الصناعة أو فى النشر، من أهم أثار الثورة التقنية فى مجال الأتصالات فقد وفرت التقنيات الجديدة مساحة هائلة للأفراد وللتنظيمات.

الأقليات

لا تخلو أى دولة من الأقليات، ومن النادر أن توجد دولة جميع أفراد شعبها يتمتعون بالتجانس سواء فى الأصل أو الدين أو اللغة والثقافة، فقد لا نجد دولة الإ وبها جماعتين وربما أكثر فى واقعنا الدولى المعاصر.

تمثل إحداهما أغلبية بينما تمثل الأخرى أقلية، وقد تعانى فى الغالب من الأضطهاد أو الحرمان فى الحقوق والحريات السياسية أو غير السياسية، وقد تشهد بعض الدول التى يوجد بها تعددية عرقية صراعات داخلية مابين السلطة وأقليات معينة داخلها، وقد يختلف نوع هذه الأقلية وأيضا مطالبها من حالة لأخرى، مع ما قد يكون من تأثير لتلك الصراعات الداخلية على الأستقرار السياسى أو الأجتماعى أو الأقتصادى لهذه الدول.ذلك بجانب ما تعانيه تلك الأقليات فى حال مطالبتها بالأنفصال.

ويتم الخلط كثيرا والتداخل فى إستخدام مفاهيم مثل الجماعة العرقية و السلالية و الإثنية، فقد حددت عدة إتجاهات تعريفات لتلك المفاهيم، حيث عرف أول هذه الأتجاهات أن العرق، هو السلالة (Race) والذى يشير إلى الأختلافات التى قد تكون بين السلالات البشرية طبقا للجينات الوراثية، والصفات الجسمانية كلون البشرة و الطول ولون العينين وغيرها من الصفات البيولوجية، وبذلك يكون للعرق مفهوما مرادفا للسلالة بيولوجيا، بينما للإثنية (Ethnic) وطبقا لهذا الأتجاه تمثل الخصائص الأجتماعية كاللغة والدين والثقافة.

دراسة حالة مسلمى الإيجور فى الصين

تاريخ مسلمى الإيجور

تعد الحركات الأنفصالية واحدة من أهم وأخطر المشكلات التى تواجهها دول العالم فى هذه الأيام، فتلك الحركات التى تنادى بالإنفصال عن الدول لأسباب عديدة (سياسية، عرقية، دينية) حيث أن خطورة هذه الحركات تكمن فى لجوئها إلى أعمال عنف وتمرد بما يهدد الأمن القومى للدول و يهدد وحدتها أيضا بما يهدد النظام الدولي بأكمله.

الأقلية المسلمة فى الصين:

وتتعدد الديانات فى الصين إلا أن أكثرها إنتشارا هى البوذية والطاوية والإسلام والمسيحية، ومن الضرورى الأشارة إلى أن الأقلية الدينية الواحدة فى الصين قد تنتمى إلى عدة قوميات والأقلية المسلمة أبرز مثال على ذلك.

لكن هذا الوضع يحد من قوة هذه الأقليات والإضعاف من قوة دورها على الساحة السياسية، أما عن اللغات فاللغة القومية الشائعة فى الشمال هى اللغة الصينية الشمالية Mandarin وهى لغة الهان أما فى الجنوب والجنوب الشرقي فيتم التحدث بلهجات محلية.

أوضاع الأقلية المسلمة فى الصين:

أولا الحقوق العامة:

الحقوق المدنية:

إنتهكت كافة حقوق وحريات الأقلية المسلمة فى الصين خلال هذه الفترة، وقد واجهوا بعض من الأجراءات التعسفية التى ترتب عليها انتهاكات لجميع الحقوق العامة والخاصة بهؤلاء كأقلية.

وقد كان الهدف من وراء هذه الأنتهاكات القضاء على وجود الأقلية المسلمة كأقلية دينية فيما يزيد عن بقية أفراد المجتمع، وكان إلغاء جميع الجمعيات الإسلامية التى كانت موجودة وإحلال مكانها الجمعية الإسلامية الشيعية والتى أنشأت للترويج للشيوعية والتعتيم على الممارسات التمييزية من الحكومة ضد المسلمين وكان ذلك بداية لسياسات السلطة الشيوعية تجاه المسلمين وكان ذلك بمثابة تأميم للنشاط

الإسلامى بتحويل إدارته وتوجيهة صورة الجمعيات الأهلية إلى الدولة والحزب الشيوعى كحق مدنى بما يشكل كبتا لحرية التعبير.

الحقوق السياسية:

فى هذه الفترة ومنذ بداية الحكم الشيوعى وبإنتهاء الثورة الثقافية عام ١٩٧٦م كان من الصعب التحدث عن أى حقوق سياسية لهؤلاء.

الحقوق الأقتصادية:

وقد إزدادت الأوضاع الأقتصادية لمسلمى الصين سوءا خلال هذه الفترة، حيث تم الأستيلاء على ممتلكاتهم وإغلاق الكثير من المطاعم التى يمتلكونها، وتراجعت إقتصاديتهم كثيرا إلى أن تم هدم ما حاولوا تحقيقة فى فترة الحكم الوطنى.

الحقوق الأجتماعية والتعليمية:

شهدت أوضاع مسلمى الصين الأجتماعية والثقافية خلال هذه الفترة وخاصة منذ عام (١٩٤٩م حتى عام ١٩٧٦م) تراجعا، وإزدادت أوضاع المسلمين التعليمية سوءا خاصة مع إغلاق السلطات الشيوعية للمساجد والتى كانت تمثل مراكزا تعليمية ورغم ما حققه الحكم الجمهورى وبشر به ببداية جادة للنهضة التعليمية للمسلمين، لكن نظرا لقصر مدة الحكم الجمهورى ولم تزد عن تسعة وتلاثين عاما ولم يكن ذلك مساعدا لهم فى إستعادة مكانتهم السابقة أو حتى مجرد التقدم بضع خطوات للأمام.

ثانيا الحقوق الخاصة:

تمثل الحقوق الخاصة مجموعة من الحقوق التى تتطلبها خصوصية الأقلية، ويعد الحق فى الوجود والحق فى الحفاظ على الهوية والتأكيد عليها والحق فى منع التمييز.

التطور التاريخى لتركستان الشرقية (مقاطعة شينجيانج):

تركستان هى كلمة من مقطعين "ترك وستان" وتعنى أرض الترك، وتعرف بتركستان الكبير ويضم تركستان الشرقية وتركستان الغربية، وتركستان الغربية تضم تلك الجمهوريات التى إستقلت عن الأتحاد السوفيتى فى عام ١٩٩٠ و ١٩٩١، بعد أن أحتلت عام ١٩١٧، ومنها أوزبكستان وتركماستان وطاجيكستان وقيرغزستان وكازاخستان وتتميز بكونها جمهوريات ذات أغلبية مسلمة، بينما تقع تركستان الشرقية

وسط أسيا ومن الشمال الغربى تحدها جمهوريات كازاخستان وقيرغيزستان وطاجيكستان ومن الجنوب أفغانستان و باكستان. بينما يحدها من الشرق إقليم التبت بجانب الصين ومنغوليا الشعبية وتبلغ مساحتها الجغرافية حوالى ١,٨ مليون كم مربع، يشغل تركستان الشرقية سكان سنتمون لقوميات محتلفة تمثل قومية الإيجور غالبية بها إلى جانب التركمان، والكازاخ والأوزبك والطاجيك وينتمى جميعهم إلى العرق التركى، بينما تخضع للأحتلال الصينى منذ عام ١٩٩٤ وتطلق عليها بكين بإسم شينجيانج أى المستعمرة الجديدة.

اهمية إقليم سينجيانج بالنسبة للصين:

حظى إقليم شينجيانغ الصينى خلال السنوات الأخيرة بأولى الأهتمامات إقليميا ودوليا لعدة أسباب أهمها موقع الإقليم الأستراتيجى ولتمركز الثروة النفطية ولإتباع الصين لعدد من الخطط التنموية بالإقليم من أجل تنميته وتطويره.

لهذا الإقليم أهمية إستراتيجية وإقتصادية:

الأهمية الأستراتيجية للإقليم:

يحتل إقليم سينجيانج –تركستان الشرقية فى الشمال الغربي للصين ووسط أسيا والمعروف بمركز البر الأسيوأوروبى فى النقطة المركزية التى تبدأ من شبه جزيرة كمشتكا بالجزء الشرقى لأسيا إلى شبه جزيرة "إيبريا" بالجبهة الغربية لأوروبا، ومن جزيرتى "سومطرة وبورنيو" فى جنوب أسيا حتى جزيرة "سبتسبرجن" التى تقع فى النهاية الشمالية لأوروبا.

الأهمية الأقتصادية للإقليم:

يتميز إقليم سينجيانج بالتنوع فى الموارد والثروات، وهذا التنوع والوفرة يعد من أهم الأسباب التى تجعل الصين متمسكة به ضمن حدودها الجغرافية، فهو يتمتع بوفرة الموارد المعدنية الطبيعية من اليورانيوم والذهب والبترول، ويعد من أكبر الأقاليم إنتاجا للغاز الطبيعى فى الصين ومن ثالث أكبر منتجى النفط فى المنطقة فهو يحتوى على ما يقرب من ٦ مناجم لليورانيوم، ويقدر الأحتياطى النفطى به ب ٨,٢ تريليون طن وتعظم أهمية الإقليم فى مجال إنتاج النفط والأحتياطات الخاصة به، حيث يمث

أهمية للنفط والغاز فهو من أكثر مسارات العبور لها، لذا جاءت السيطرة على هذا الإقليم أمرا هاما وضروريا لأمن الصين، بالإضافة لإعتباره واحدا من أهم الأقاليم ذات الأولوية فى الأستثمار لدى شركتى البتروكيماوت والبترول الوطنية الصينية، لأنه من أكبر مراكز إنتاج الغاز الطبيعى وثان أكبر مراكز إنتاج النفط.

ماهية المجموعة العرقية الإيغورية:

جاء تعريف المجموعة العرقية كالأتى: جماعة بشرية يميزها عدد من الحصائص السكانية ، فهى قومية ذاتية التوحد تربط أفرادها روابط فيزيقية بيولوجية معينة، كما تربط بينها روابط ثقافية مشتركة أيضا تجمع بينهم صلة مقاربة ويربطها تاريخ وذكريات مشتركة ويتحدثون نفس اللغة ولهم إنتماء دينى واحد.

السياق الأجتماعى والتاريخى لجماعة الإيجور:

يحظى المجتمع الصينى بالتنوع العرقى والإثنى، فالصين تتكون من ٥٦ قومية وتعد قومية الهان Han الأكثر تعدادا فى الصين والأكبر من حيث العدد، فهى تمثل حوالى ٩٢٪ من إجمالى عدد السكان بينما تسمى القوميات الأخرى بالأقليات القومية

الجذور التاريخية للإيجور:

كان إقليم سينجيانغ والمعورف وقتذاك بتركستان الشرقية تحت الحكم الأمبراطور التركى ساكا فى القرن الثامن ق.م عام ١٠٠٠ ق.م، حيث أصبح جزئا من الأمبراطورية الخاصة لأتراك الهون حتى عام٣٣٤ ق.م وقت إستيلاء الأسكندر المقدونى على القسم الغربى من تركستان.

إستمرت تركستان الشرقية محافظة على إستقلالها حتى عام ٩٣ ق.م إلى ان قام الصينيون بعدة هجمات من أجل الأستيلاء عليها، لكن هذا الأحتلال الصينى لتركستان الشرقية لم يستمر أكثر من ثلاثين عام، ثم إنضمت تركستان الشرقية عام ٥٥٥م إلى إمبراطورية (كوك تركلر) والتى كانت فى حرب دائمة مع الصين.

سياسات الصين تجاه الإيجور:

جاءت محاولات غير يائسة للصين منذ عقود طويلة من الزمن من أجل السيطرة على إقليم "شينجيانج"، بينما ظل الأويغوريون فى حالة إحتجاج دائمة أمام حكم بكين

الأستبدادى كما يصفونه، ثم بدأ المسئولون الصينيون مع أحداث ١١ سبتمبر يجدون التبريرات المختلفة من أجل ممارسة إجاءات أمنية متشددة وقاسية وفرض قيودا أمام ممارسة هؤلاء أى طقوسا أو شعائر دينية تحت ذريعة محاربة الأرهاب، وترويجا لفكرة أن الشباب الأيغورى هو أكثر عرضة لتأثير التطرف، ولكن أمام سياسة القمع الممنهج للأيغور كانت هناك هجمات إرهابية ومحاولات لأعمال الشغب من جانب بعض هؤلاء إنقاما من جراء تلك الممارسات المتشددة ولقى المئات حتفهم خلالها من الإيغور والهان، مما دفع عدد من الدول المناهضة لسياسات الصين.

كما تعد أقلية الإيغور من أكثر الأقليات المسلمة المسببة للقلق للسلطات الحكومية الصينية، لكونها تتمسك بالشعائر والمظاهر الأسلامية التى تحاول الحكومة الصينية بشتى الطرق طمس هويتها وتنتمى تلك الأقلية لأقليم سينجيانج أو إقليم تركستان، حيث يتم التعامل مع تلك الأقلية بواقع مرير يتجسد فى حالة دائمة من المعاناة بسبب ما تلاقية هذه الأقلية من إضطهاد وعنف مما يجعل هؤلاء يطالبون بالأنفصال مما يهدد كيان وإستقرار الصين.

<u>الأضطهاد الدينى للإيجور وإنعكاسة على بروز ظاهرة التطرف والأرهاب:</u>

زاد تمسك مسلمى الإيجور بقوميتهم ودينهم وقد واجهت السلطات الصينية ذلك الأمر بمزيد من القمع بعد فشل محاولاتها فى إحتواء هؤلاء وإذابتهم فى المجتمع الصينى، وكانت هناك عدة تداعيات نتجت جراء تلك السياسة التى إتبعتها الصين خلق بيئة مناسبة للتطرف والأرهاب تمثلت فى التالى:

- حدثت عدة متغيرات مع نهاية تسعينيات القرن العشرين والتى أوحت بوجود معالم إرهابية فى مقاطعة شينجيانغ، بعد أن عثرت السلطات الصينية على أنواع من المتفجرات والأسلحة فى المقاطعة وعقب تفجير عدد من خطوط السكك الحديد وإنفجار عبوات فى ثلاث حافلات فى أحد مدن المقاطعة وايضا إنفجار عبوة فى بكين.

تواجه الأقليات المسلمة فى الصين مشكلات وتحديات كبيرة تهدد تواجدها وحريتها وسيعرض إيجاز لبعض هذه التحديات:

- **تحديات تتعلق بالحق فى الحريات الدينية**

تواجه الأقلية المسلمة فى الصين فيما يتعلق بالحق فى الحرية الدينية من التحديات أهمها:

- تقييد حرية العبادة وأعمال العنف الطائفى والقمع الدينى ضد الأقلية.
- نقص المساجد أو تهديمها أو تحويلها إلى مناطق أو نواد أو قاعات اجتماعية أو حزبية أو دون إصلاح أو تطوير واستعمال.
- مصادرة الأوقاف الإسلامية والأراضى المخصصة لمقابر المسلمين.
- ازدياد الحملات الدعائية المسيئة للإسلام وتعمد تشويه الوقائع والحقائق.
- تقييد حرية العبادة وأعمال العنف الطائفي والقمع الديني ضد الأقلية.
- نقص المساجد أو هدمها أو تحويلها الي متاحف أو قاعات إجتماعية أو حزبية أو تركها دون إصلاح أو تطوير أو إستعمال.
- مصادرة الأوقاف الأسلامية والأراضي المخصصة لمقابر المسلمين.
- إزدياد الحملات الدعائية المسيئة للإسلام وتعمد تشوية الوقائع والحقائق من الأنظمة الالحالة الشيوعية وإتباع الديانات غير السماوية المضادة للإسلام كالبوذية والهندوسية وغيرها وأصحاب المذاهب المنحرفة عن الإسلام كالبهائية وغيرها الأمر الذى خلق ضغوطاً وأعباء نفسية وإجتماعية إضافة على هذه المجتماعات المسلمة.
- منع ومضايقة الطالبات المسلمات نظراً لإرتدائهم الحجاب.
- منع طباعة القراءن الكريم وتداوله تحق رغم أن النصوص القرأنية تهاجم عقائد وديانات أخرى.

تحديات تتعلق بالأحوال الشخصية

تتعرض الأقليات المسلمة لضغوط عديدة لتبديل قوانين الأحوال الشخصية المرتبطة بعقيدتهم وبدعواتهم أدعيه مختلفة وقديمة وأن العالم كله يتجة الي العلمانين والبعد عن سيطرة الأديان ومن أكثر التحديات التى تواجهها الأقلية في مسألة الأحوال الشخصية هما:

- منع إجراء الزواج إلا في سن معين وبوثائق رسمية.

- إضعاف السلطة الأسرية وإسقاط القوامه في العائلة.
- وضع أى سلطة للزوج على زوجته أو على أولاده.
- إسقاط المانع الدينى لزواج المسلمة من غير المسلم.
- قدرة المرأة على طلاق زوجها من دون إرادته وعدم قدرة الزوج على الطلاق إلا بإرادة المحكمة.
- توزيع الإرث وفق القانون المدنى المخالف للشريعة الإسلامية.
- إلغاء المحاكم الشرعية.

التحديات السياسية

تواجه الأقلية المسلمة فى الصين العديد من التحديات السياسية منها:

- إضعاف التمثيل فى البرلمان وعدم وجود تمثيل عادل فى المناصب الحكومية.
- عدم وجود جماعات ضغط مسلمة فى المجتمعات العربية.
- المعاناه من مشكلة العنصرية وما يصاحبها من ضغوطات نفسية.
- التشوية الذى يحدث من بعض المتنمرين أن الإسلام على الصعيد السياسى مما يعرقل من حركة الدعوة من غير المسلمين.
- أن تسير الأقليات سبل محاربة حقوقهم والحريات المعترف بها فى الإعلان العالمى لحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقلبيات قومية أو إثنية عام١٩٩٢ بالإضافة إلى جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية الأخرى التى نصت عليها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

موقف القوى الفاعلة من قضية الأيجور:

إتبعت القوى الكبرى الفاعلة عدة مواقف إختلفت و إتفقت طبقا للمصالح التى تربطها بدولة الصين حتى أن البعض من تلك الدول بل أغلبها صار يكيل بأكثر من مكيال من موقفه تجاه قضية الأيجور فكان أبرز ذلك الموقف الأمريكى فكان كالتالي:

الموقف الأمريكى فى عهد الرئيس جون بايدن حول مسلمو الإيغور

فى اليوم الأخير من عهد الرئيس دونالد ترامب صنفت الولايات المتحدة الأمريكية الأعمال التى تقوم بها الحكومة الصينية ضد الأقلية المسلمة المعروفة باسم

الإيغور فى إقليم شيتبينجايغ كإبادة جماعية وجريمة ضد الإنسانية ودفع ذلك بوزارة الخارجية الأمريكية لفرض عقوبات على مسوئلين صينيين وأدرجت عشرات الوكالات الصينية على القائمة السوداء المرتبطة بانتهاكات حقوق الإنسان فى شينجيانغ ولم يتغير الوضع بعد انتهاء حكم ترامب وبدء حكم الرئيس جون بايدن الذى يتمسك بالتشدد تجاه الصين فى ما يتعلق بالانتهاكات المستمرة ضد مواطنيها المسلمين. وتتهم منظمات حقوقية الصين احتجاز ما يصل إلى مليون مسلم من الإيغور المسلمين بمعسكرات اعتقال فى شينجيانغ منذ عام٢٠١٧ وإخضاع ما لم يتم احتجازهم لمراقبة مكثفة فضلاً عن فرضها قيود دينية عليهم واستغلالهم فى أعمال قسرية وأصدرت إدارة الرئيس جون بايدن فى بداية مارس وثيقة التوجية الاستراتيجى والأمن القومى التى تتضمن توجيهات الإدارة الجديدة لوكالات الأمن القومى حتى تتمكن من العمل على مواجهة التحديات العالمية وأشارت الوثيقة فى ضوء تفصيلها للتحديات الصينية أن الولايات المتحدة ينبغى أن تدافع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والكرامة الإنسانية بما فى ذلك هونغ كونغ وشيتنيجيانغ والتبث.

وقبل ذلك أقر وزير الخارجية انتونى بلكين خلال جسلة مجلس الشيوخ بأن الصين تشكل التحدى الأكبر للولايات المتحدة وقال أننى أعتقد أن الرئيس ترامب كان على حق فى اتخاذ موقف حازم تجاه الصين.

ثم قال فى أول مؤتمر صحفى له أن إدارة جون بايدن تتفق مع تقييم إدارة ترامب بأن بكين ترتكب إبادة جماعية ضد الإيغور المسلمين فى الصين وكانت قضية الإيغور على رأس موضوعات المحادثة الهاتفية الوحيدة التى جمعت الرئيس بايدن مع نظيره الصينى شى جين فى ١١ فبراير الماضى وذكرت المتحدثة باسم البيت الأبيض جين ساكى أن قضية الانتهاكات ضد الإيغور قد أثارها الرئيس جون بايدن فى محادثة مع نظيره الصينى وأضافت يمكننى أن أؤكد لكم بأنه ستكون هناك خطوات مناسبة بالتنسيق الوثيق مع الحلفاء والشركاء فى جميع أنحاء العالم واستخدم الرئيس جون بايدن مصطلح الإبادة الجماعية للإشارة إلى الانتهاكات التى يتعرض لها مسلمو الصين أثناء حملته الانتخابية كذلك أيد بايدن توقيع الرئيس السابق ترامب على تشريع

ثم تحريره بدعم ساحق من الكونغرس فى يونيو ٢٠٢٠ يسمح بفرض عقوبات على أى مسئول صينى يشارك فى قمع الإيغور كما يشترط القانون على الشركات والمواطنين الأمريكيين الذين يبيعون المنتجات إلى سينجيانغ أو يعملون فيها حتى أن عدم مساهمة أنشطتهم فى انتهاكات حقوق الإنسان.

وفرضت إدارة بايدن عقوبات على مسئولين فى الحكومة الصينية بسبب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ضد الأقلية المسلمة فى منطقة شينجيانغ وحذرت الصين بأنه ستواثل فى فرض العوقات إذا استمرت الانتهاكات وفرضت وزارة الخزانى الأمريكية عقوبات على أثنين من المسئولين الصينيين وهم وانغ جوتشنج سكرتير لجنة الحزب الشيوعى فى إقليم شينجانغ وتن مينغ مدير مكتب الأمن العام فى الإقليم وقالت وزارة الخزانة أنها ملتزمة باستخدام كافة الصلاحيات المالية لتعزيز المساءلة عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التى تحدث فى شينجيانغ.

وقال مدير مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أندريا جاكى أن السلطات الصينية ستظل تواجه عقوبات طالما استمر وقع فضائح وانتهاكات فى إقليم شينجانغ.

ودعم وزيرة الخارجية الأمريكى الإجراءات التى اتخذت وقال أنها تظهر التزامنا المستمر بالعمل على تعزيز احترام حقوق الإنسان وتسليط الضوء على أولئك المسئولين عن هذه الفضائح فى حكومة الصين الشعبية والحزب الشيوعى الصينى. وبحسب القرار الأمريكى أنه سوف يتم فرض قيود على التأشيرات التى يحصل عليها مسئولو الحكومة والحزب الشيوعى الصينى وكذلك أفراد أسرهم وقال البيان الأمريكى "تدعو الولايات المتحدة الأمريكية الصين إلى الكف فوراً عن حملتها القمعية فى إقليم شينجيانغ والإفراج عن جميع المعتقلين تعسفياً والتوقف عن إجبار أفراد الأقليات المسلحة فى الصين المقيمين بالخارج على العودة إلى الصين لمواجهة مصيرهم.

وكان هناك استنكار متزايد من الولايات المتحدة ودول أخرى حول تصرفات الصين فى شينجيانغ. وزعم وزير الخارجية الأمريكى فى مؤتمر صحفى فى الفاتيكان أن الصين تطالب مواطنيها بعبادة الحكومة وليس الله.

وفى يوليو الماضى وقعت أكثر من ٢٠ دولة فى مجلس حقوق الإنسان فى الأمم المتحدة رسالة مشتركة تقيد فيها معاملة الصين للإيغور وغيرهم من المسلمين. ووضعت الحكومة الأمريكية ٢٨ منظمة حكومية صينية على اللائحة السوداء لاتهامها بالضلوع فى انتهاكات حقوق الإنسان فى الإيغور فى إقليم شينجيانغ ومن ضمن هذه الشركات الكبرى التجارية شركة الاتصالات العملاقة "هواوى" إلى اللائحة السوداء بسبب مخاوف أمنية من منتجاتها الإلكترونية. وقالت وزارة التجارة الأمريكية أن الشركات والمرسات المعنية بالحفر ضالعة فى انتهاكات حقوق الإنسان فى الإيغور.

ويقول تونى يلنكن مستشار الرئيس بايدن للسياسة الخارجية أن الولايات المتحدة ضعفت والصين احتجت أقوى بسبب الرئيس ترامب وفى ندوة بحثية عقدها معهد أسين أكد بلينكن أن من شأن رئاسة بايدن أن تعيد لأمريكا ريادتها فى المواجهة مع الصين باستعادة السلطة الأخلاقية من خلال دعوة الصين إلى وقف انتهاكات حقوق الإنسان والعمل مع الحلفاء للضغط على الصين لتغبير سلوكها والاستثمار فى الداخل الأمريكى للمنافسة المستقبلية فى المجالات الحيوية مثل الذكاء الاصطناعى وشبكات 5G ويعتقد أغلب الأمريكيين أن جون بايدن أفضل وأكثر خبرة فى التعامل مع الصين وكبح نفوذها المتزايد حول العالم.

وتبقى الصين هى التحدى الأكبر خصوصاً تحت قيادة زعيمها الحالى والقوى والطموح شين جى فهى صاحبة ثانى أكبر اقتصاد فى العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية وبسبب سرعة نمو الاقتصاد الصينى يعتقد أن الاقتصاد الصينى سيصبح الأول قبل نهاية النصف الأول من القرن الحالى. ويقول بايدن أن التنافس مع الصين لا يعنى الصراع بالضرورة لكن نقاط التوتر كبيرة أبرزها تايوان وحقوق الإنسان التى تعيد الالتزام بالحفاظ على أمنها من ثوابت السياسة الأمريكية.

وفى العام الماضى شهد اتفاقاً غير متوقع إذ توصلت أمريكا والصين إلى اتفاق فى قمة المناخ التى عقدت فى غلاسكو وحضرها بايدن. اتفاق ذكر ؟أمريكا وحلفاءها وخصومها بأنهم بالرغم من كل الصراعات والخلافات التى لن تنتهى بسهولة يعيشون فى الكوكب نفسه ويواجهون المصير نفسه.

الموقف الروسى تجاه حماية حقوق الأقليات فى الصين

أما السياسة الروسية تتجه دائماً نحو عدم توجيه أى تعد لدول الصين فيما يتعلق بملفات حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق الأقليات بصفة خاصة وذلك نظراً لوجود العديد من المصالح المشتركة بين روسيا والصين وكذلك محاولات من كلتا الدولتين إنشاء تحالف قوى ضد الولايات المتحدة الأمريكية حيث تعارض دائماً أى قرار يصدر فى الأمم المتحدة يدين ملف حقوق الإنسان فى الصين.

ولا يعنى ذلك أن روسيا والصين تشكلان محوراً متماسكاً ضد الولايات المتحدة الأمريكية فمصالحهما ورؤيتهما غير متطابقة فى العلاقة معها. لكنهما متفقان على نظام تعدد القطبية يضمن إلى تقاسم مناطق النفوذ وحماية الأنظمة التسلطية والتشابكات القائمة معها حفظ نظامها من أى تدخل أممى حقوق إنسان فى وقت تشد وأن فيه قمع الحريات والخصوصيات الثقافية والاجتماعية القومية الأمر الذى لا يشكل تناقضاً رئيسياً مع واشنطن فى مرحلة إعادة انتشارها الاستراتيجى وإعادة بناء قوتها الاقتصادية.

بهذا يشكل التحالف الروسى الصينى أداة ضغط على الدول الفرعية لتحييد وزنها الافتراضى فى الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان خارج حدودها فالسياسة الروسية فى توجيهاتها الخارجية حملت معها دفعة أولوياتها بالتوجه شرقاً نحو الصين بالمقام الأول والهند فى العام الثانى مع فارق كبير عن الصين من حيث الأهمية الاقتصادية والسياسية الأمر الذى وضع مسئولين روس إلى اعتبار أن مستقبل روسيا يرتبط بالعلاقة مع الصين والهند ولهذا تقدم بموجب حق النقد ضد أى قرار غربى ضد الصين فى مجال حقوق الإنسان.

موقف الأمم المتحدة تجاه حماية حقوق الأقليات فى الصين

شددت الأمم المتحدة مراراً على اهمية الحاجة إلى دمج حقوق الإنسان فى جميع أنشطتها الواسعة النطاق من الأهمية على الاعتراف بالإمكانيات المحتملة لجميع التدابير وإجراءات الأمم المتحدة والمتمعلقة بحقوق الإنسان يلاحظ أن الأمم المتحدة ما هى الإجراءات ومصالح بين الدول الكبرى تستخدم فيها ملف حقوق الإنسان كوسيلة لتحقيق ضغوطات على بعضها البعض ولا يخرج دور الأمم المتحدة بالنسبة للوضع

الحقوقى فى الصين عند ذلك حيث دائماً لا يستطيع مجلس الأمن اتخذا قرارات ضد الصين فى مجال حماية حقوق الإنسان والأقليات وما يتخذ من قرارات من مجلس حقوق الإنسان فى الأمم المتحدة ليست مجبرة الصين على تنفيذه ولا توجد جزاءات تجر الصين على احترام ما يصدر من قررات ضدها على أساس أنها عضو دائم فى مجلس الأمن غالباً ما تستخدم روسيا حق النقد الفيتو ضد أى قرار.

ومن المجالات التى انتقد فيها موقف الصين بشأن الأقلية المسلمة فى الصين هى انتقاد حقوق الأمم المتحدة الخاص بحرية الأديان حكومة الصين ممارسة سياسة قمعية تجاه مسلميها والإيغور فى إقليم شيشيانج وروى قصص مزعم عن مضايقات وترويع لتلك الأقلية.

وقال أنير بيليف وهو محقق فى قضايا حقوق الإنسان أثناء وإفادة صحفية أن تصرفات الصين ضد الإيجور مشكلة كبيرة ومزعجة وتحتاج إلى وقفة جادة ولطالما استمعت إلى قصص مزعجة للغاية تتعلق بمضايقات للمسلمين فى شهر رمضان برفض الإفطار على تلاميذ المدارس أثناء النهار وتشهد الأقلية العرقية فى الصين اضطرابات من الإيجور وقبيلة الهان وهى الأقلية من سكان الصين ويقول نشطاء حقوقيين وجماعات من الإيجور أن سياسة الحكومة الصينية القمعية فى سيتجانغ ومن بينها فرض قيود على حريات العبادة وقيود على الملابس التى يرتديها المسلمون التى حظرت فيها ارتداء الحجاب فى الأماكن العامة.

وقالت الأمم المتحدة أن الإيجور والكاراخ وغيرهم من الأقليات العرقية ذات الأقلية المسلمة فى إقليم شينجانج أو إيغور ذى الحكم الذاتى يتعرضون لحملة تنظمها الدولة من انتهاكات ضخمة تشمل السجن الجماعى والاضطهاد وكبت الحريات وحققت ما فيها جرائم حرب ضد الإنسانية.

وقالت الأمية العامة لمنظمة العفو الدولية التابعة للأمم المتحدة إيناس كالامار أن السلطات الصينية هلقت جحيماً بائساً على نطاق مذهل فى إقليم شيجنانج أويغوؤى الحكم المحلى.

ولكن فى ظل استخدام حق النقد الفيتو ضد قرارات الأمم المتحدة من نيل الدولة التى تتقاسم بينها المصالح مثل روسيا تعجز الأمم المتحدة على اتخاذ أى قرار ضدها وتبقى الأمور كلها حبر على ورق.

موقف الدول الإسلامية من دعم الأقلية المسلمة فى الصين

فى المجال السياسى لم تقدم شيئاً بل أكثر من ذلك كل هو أنها ما زالت تتعامل مع الأنظمة المعادية والمضطهدة للأقلية المسلمة فى بلادها سياسياً ممثلاً إندونيسيا التى تعد من أكبر الدول الإسلامية تشارك فى حلف يضم فى أعضائه الفلبين وتايلاند اللتان مارستا الأساليب البشعة والوحشية فى حربهما ضد الأقلية المسلمة، وأما على الصعيد المادى فإنه يبعث على الحياة والخجل الشديد ولا زالت الدول المسلمة الشقيقة تعيش على القروض والمعونات التى يقدمها الصندوق الدولى لها. وأما الدول البترولية فترى مثلاً تقدم المعونات المؤسسات الإسلامية فى العند عام١٩٨٩ خمسة ملايين دولار.

بينما تلقت مؤسسات التبشير المسيحى هناك ما يقارب مائة وعشرين مليون دولار فى نفس العام وقد دفعت أمريكا وحدها ٦٠٪ من القيمة بالرغم من الفارق الكبير بين عدد المسلمين وعدد المسلمين فى الهند، وأما على الصعيد الروحى والفكرى فلم يتول المؤسسات الإسلامية للأقليات المسلمة سواء القليل جداً أما الفارق يسير جداً من المبعوثين الإسلاميين سواء من الأزهر ترمن رابطة العالم الإسلامى وغيرهما ومن عدد المبشرين المسيحين فى نفس الدول. فالمبشرون المسيحيون يمتلكون الإمكانيات المادية والثقافية ووسائل التبشير ما لا يملكه الإسلاميون فى الواقع يمتلك المبشرون المسيحيون استراتيجية وبرمجة فى العمل يفقدها المسلمون أن المجتمع الإسلامى بإمكانه تقديم الكثير للأقليات المسلمة فى عالمنا المعاصر متى أحسوا بالمتعة وعقدو العزم على العمل من أجل رفع المستوى المادى والمعنوى لهم، وذلك من خلال استراتيجية ناجحة وخطوط وبرامج مكثفة ويستمر لرفع الوعى الثقافى والسياسى والاجتماعى لاستيعاب وحماية أكبر عدد من المسلمين فى الصين.

النتائج والتوصيات والمقترحات:

فى ضوء نتائج الدراسة فإنه يمكن تقديم مجموعة من التوصيات اهمها :

- التخلي عن سياسات الأضطهاد والقمع المتبعة ضد أقلية الإيغور
- عدم تعرض الأقليات المسلمة فى الصين لأية قيود عند ممارستهم لكافة حقوقهم سوى ما تتعلق بالنظام العام فى الدولة وفرض العقوبات المناسبة عند تعرض الحقوق للانتهاك أو التهديد بانتهاكها مع إقرار التعويض العادل واتخاذ كافة التدابير التى لعدم الإفلات من العقاب.
- رورية كل المشكلات التى تعانى منها الأقليات باعتبارها جزء من المجتمع.
- كفالة تمثيل الأقليات تمثيلاً ملائماً فى الحكومة المركزية والمحلية للمشاركة الفعالة فى عملية صنع القرار فى القضايا التى تؤثر عليهم بصورة مباشرة.
- إنشاء مؤسسات وطنية مستقلة لحماية حقوق الأقليات ومنع الموجود منها الصلاحيات التى تكفل قيامها بالتحصين فى الشكاوى المعلقة بالتمييز العنصرى.
- بذل المزيد من الجهد لمعالجة الحرمان والتخفيف من حدة الفقر الذى تعانى منه بعض الأقليات.
- العمل على وضع التشريعات التى نصت إلى تعزيز التماسك الاجتماعى وتعزيز المساواة أو عدم التمييز فى القانون الواقع.
- حث وسائل الإعلام المقرءوة والمسموعة والمرئية على المشاركة فى التوعية بأهمية التعددية واحترامك التنوع وعدم التمييز وإبراز قيم الآخر وقيمة ثقافته مع السماح للأقليات بالتعبير عن أنفسهم وعقائدهم فى وضع أى برامج تعددية أو غيرها من البرامج الإعلامية.
- قيام البرلمانيين من خلال الدعوة بنشر التسامح واحترام الرأى العام.
- التصدى للمنصات التى تروج أفكار قائمة على العنصرية أو بث الكراهية أو تحض على أعمال عنف ومقاضاة هذه المنصات.
- رصد أى مؤشرات قد تحدث بين الأقليات والأقليات الأخرى من خلال الإنذار المبكر والعمل على تسوية المنازعات بالرسائل السلمية.
- تعزيز التضامن بين مختلف القوميات الصينية و الذى يعتبر المهمة الأولي للحكومة وحماية الدولة تعتبر أولى واجبات المواطن الصينى.
- تساوى جميع الحقوق و الواجبات بين مختلف القوميات المتواجدة فى الصيين.

المراجع

- عصبة الأمم لعام١٩١٩.
- ميثاق الأمم المتحدة لسنه٢٦جوان١٩٤٥.
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان١٠ديسمبر١٩٤٨.
- القانون الأساسي لمحكمة العدل الدولية.
- النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام١٩٩٨.
- معاهدة تحريم الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها ٩ديسمبر١٩٤٨.
- اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية١٩٦٩.
- التدخل الإنسانى وحماية الأقليات – دراسة حالة الأقليات العربية فى إسرائيل - د مراد فول- كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر- المجلة العلمية لجامعة الجزائر ٣ المجلد ٦- العدد ١١- جامفى ٢٠١٨.
- الوجيز فى القانون الإنسانى، إعداد الدكتور فليج غزالان، سامر موسى، ٢٠١٩، الباب الأول.
- د. أحمد ابو الوفا- القانون الدولي الإنسانى وحماية المدنيين خلال النزاعات المسلحة- القانون الدولى الإنسانى أفاق وتحديات- الجزء الأول –منشورات المجلة القانونية ط١ ٢٠٠٥.
- المركز الديمقراطى العربى- ٢٠٢٠ /٧/٢٨- أثر التدخل الدولي الإنسانى على السيادة الوطنية للدولة ٢٠٠٢-٢٠١٢- دراسة حالة السودان.
- دار المنظومة – مجلة القانون و المجتمع- التدخل الإنسانى كألية لحماية حقوق الإنسان- قداش حكيمة طالبة دكتوراة- كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية –أدرار- عدد ٨ -٢٠١٦.
- معمر فيصل خولى – الأمم المتحدة والتدخل الدولي الإنسانى ط١، القاهرة دار العربي للنشر والتوزيع ٢٠٠١.
- العلوم الإنسانية والأجتماعية – المجلد ٤٧ – العدد ٤ ٢٠٢٠ – علا صالح الكايد – أثر تدخل النظام الدولى الجديد على السيادة الوطنية- دراسة حالة العراق ٢٠٠٣-٢٠١٨.
- بن على بدر الدين- موسى قروف – جامعة محمد خيضر –بسكرة كلية الحقوق الموسم الجامعى ٢٠١٥-٢٠١٦، مذكرة مكملة من متطلبات نيل شهادة الماستر فى الحقوق – تخصص قانون دولي وحقوق الإنسان- التدخل الإنسانى وإشكالية السيادة.

- جامعة محمد خيضر – بسكرة – كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم الحقوق – التدخل الإنسانى وإشكالية السيادة – مذكرة مكملة من متطلبات نيل شهادة الماجستير فى الحقوق تخصص قانون دولي وحقوق الإنسان – إعداد بن على بدر الدين – موسى قروف – الموسم الجامعي ٢٠١٥- ٢٠١٦.
- د. غزلان محمود عبد العزيز - المجلد التاسع عشر العدد الأول – يناير ٢٠١٨ – الحركات الأنفصالية فى إقليم سينجيانج: دراسة الصين تجاه مسلمي الإيجور.
- د وليد دوزى أستاذ محاضر قسم العلوم السياسية جامعة طاهرى محمد – بشار الجزائر – قضية الإيجور فى تركستان الشرقية بين المطالب الأنفصالية وسياسات الهيمنة الصينية – مجلة العلوم الأجتماعية والإنسانية – العدد ١٦ ديسمبر ٢٠١٨.
- أزمة أقلية الإيجور فى ظل الأبعاد الجيوسياسية والأقتصادية للصين وردود الفعل الدولية – المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية السياسية – المجلد الخامس- العدد الثانى - سنة ٢٠٢١.
- دار المنظومة-٢٠٢٠- أذار- الأضطهاد الدينى وإنعكاسة على بروز ظاهرة التطرف والأرهاب – د.فاطمة حسين فاضل المفرجى – مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية- الجامعة المستنصرية – مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية.
- د.فاروق صلاح الدين، العلاقات الاجتماعية بين الجماعات العرقية المدنية وحقوقهم، جامعة أربيل، بغداد، ١٩٧٥.
- د.فاروق مصطفى إسماعيل، التكيف والتمثيل الثقافى للجماعات العرقية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٦.
- حمد زايد رجب، العلاقات الأمريكية الصينية، رسالة ماجستير، جامعة منتورى، الجزائر.